مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٩ العدد (٢) أبريل ٢٠٢٥
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

دور الموروثات الثقافية في تعزيز مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر

The role of cultural heritage in enhancing the status of women in economic activity in Egypt

نورهان محمد عادل احمد عبد المقصود*(١)، سهير حسين الدمنهوري (٢)

(١) المؤلف المختص*: باحثة دكتوراه، قسم الأنثروبولوجيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان.

(٢) أستاذ الانثروبولوجيا، بكلية آداب – جامعة حلوان.

بحث تم إلقائه وتحكيمه في المؤتمر العلمي الثالث لشباب الباحثين بجامعة أسوان "الابتكار والإبداع من أجل مستقبل مستدام" المقام في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م، بقاعة المؤتمرات، بكلية الزراعة والموارد الطبيعية، جامعة أسوان.

الملخص

يهدف هذا البحث الى معرفة دور الموروثات الثقافية في تعزيز مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر فقد كانت الانثى تعامل كعضو مسؤول جدير بالاحترام، كما يهدف الى التعرف على كل الحقوق والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها الذكر، كما يهدف البحث الى التعرف على المكانة الاجتماعية للمرأة قبل الإسلام حيث كان ينظر لها على أنها سلعة تباع وتشترى، يهدف البحث ايضاً الى التعرف على مكانة المرأة اجتماعياً وسياسياً في مصر.

الكلمات المفتاحية:

دور، الموروثات، الثقافية، تعزيز، مكانة، المرأة، النشاط الاقتصادي

Abstract:

This research aims to know the role of cultural heritage in enhancing the status of women in economic activity in Egypt, as women were treated as responsible members worthy of respect. It also aims to identify all the rights and social status enjoyed by men. The research also aims to identify the social status of women before Islam, as they were viewed as a commodity that could be bought and sold. The research also aims to identify the status of women socially and politically in Egypt

Keywords

Role, cultural, legacies, enhancement, status, women, economic activity.

.

مشكلة الدراسة:

هناك العديد من الأدوار والصور النمطية التقليدية للمرأة في العديد من الثقافات، يُتوقع من النساء تحمل المسؤولية الأساسية لرعاية الأطفال والواجبات المنزلية، النساء اللاتي يفتقرن إلى إمكانية الحصول على تعليم وتدريب جيدين أكثر عرضة للبطالة وعدم المساواة في الأجور، والتحرش الجنسي، ونقص فرص التقدم، يمكن أن يكون للعنف ضد المرأة تأثير مدمر على صحتها الجسدية والعقلية، وأمنها الاقتصادي، وقدرتها على المشاركة الكاملة في المجتمع، توجد أعراف ثقافية قوية تثني المرأة عن العمل خارج المنزل. يمكن أن تستند هذه المعايير إلى المعتقدات الدينية أو الأدوار التقليدية للجنسين أو عوامل أخرى.

هذه ليست سوى بعض العادات والتقاليد والموروثات الثقافية التي تعيق مشاركة المرأة خصوصا في النشاط الاقتصادي اجتماعيا وسياسياً في مصر. من خلال مواجهة هذه التحديات، يمكننا المساعدة في خلق عالم أكثر عدلاً وإنصافًا للجميع.

أهداف الدراسة:

١- التعرف على الموروثات الثقافية التي تعزز تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر في الحياة الاجتماعية والحياة السياسية.

٢- الوصول الى معرفة تأثير هذه الموروثات الثقافية على التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر في الحياة الاجتماعية والحياة السياسية.

٣- التعرف على ما قدمته ثورة ١٩١٩م، ودستور ١٩٢٣م، وثورة ١٩٥٢م، للمرأة، وكيف دخلت المرأة مجال السياسة ومجلس الشعب لأول مرة.

تساؤلات الدراسة:

١-ما هي اشكال وصور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة في مصر في الحياة الاجتماعية.

٢-ما هو تأثير الموروثات الثقافية على تصور المجتمع لدور المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر في الحياة الاجتماعية والسياسية.

٣- كيف تؤثر الموروثات الثقافية على حقوق المرأة في مصر في الحياة الاجتماعية والسياسية.

أهمية الدراسة:

ان هذا الموضوع هو موضوع مؤثر في المجتمعات التقليدية بحيث ان المرأة تفقد اهميتها وتلغى ادوارها المهمة جدا، ولكن على الرغم من المعروف ان المرأة إذا كانت هي نصف المجتمع، فهي المجتمع كله لأنها تربي النصف الاخر بفكرها وثقافتها، فاذا تدنت مكانة المرأة في المجتمع، فإذاً نصف المجتمع معطل ولذلك على الدولة دراسة بعض متغيرات الضبط الاجتماعي الرسمي في المجتمع، من خلال تنفيذ هذه الحلول يمكننا المساعدة في تعزيز مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي وخلق عالم أكثر عدلاً وإنصافاً للجميع.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

التعريف الاجرائي للدور – التعريف الاجرائي للثقافة– التعريف الاجرائي للتمكين – التعريف الاجرائي لمكانة المرأة

الدراسات السابقة:

سهير حسين " الأنوثة والرجولة في الثقافة البدوية دراسة مقارنة في جنوب سيناء والساحل الشمالي الغربي، (٢٠٠٠).

يركز البحث على دراسة النوع في الثقافة البدوية وذلك من خلال الموضوعات الاتية كأهداف يسعى اليها وهي: الاختلافات الثقافية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية واثر ذلك على السلوك والدور والمكانة لكل من الذكر والأنثى والأدوار التي يقوم بها كل منهما في اطار شبكة العلاقات الاجتماعية، التغيرات التي حدثت نتيجة للطروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خضع لها البدو في منطقتي البحث واثر ذلك على تنشئة الأطفال وغرس قيم معينة شكلت فيها سلوكهم وادوارهم والوقوف على مفاهيم الانوثة والذكورة ورؤيتهم للعالم الذي يعيشون فيه، ثم أساليب الاتصال اللفظية وغير اللفظية ودلالتهما بالنسبة للذكر والأنثى واثر ذلك في التمييز بينهما، وأوضاع الاناث وانشطتهن ومصادر قوتهن او ضعفهن والادوار التي تؤول اليهم في ظل التمييز بين الذكور والإناث من خلال مراحل النمو المختلفة، طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة فيما يتعلق بالمساواة والسلطة داخل العائلة.

ويندرج هذا البحث تحت الدراسات الأنثروبولوجيا الحديثة (انثروبولوجيا المرأة)، وقد اعتمد البحث على: الاتجاه التكاملي بوصفه اطارا منهجيا لتحليل المادة الاثنوجرافية، اعتمد البحث على نظرية شعائر المرور، كما تم الاعتماد على نظرية التفاعلية الرمزية، كما اعتمد البحث على نظرية الدور، واعتمد البحث على الاتجاه النسوي، والمنهج المقارن.

وهنا نستعرض بعض من النتائج:

- على مستوى الكتابات التاريخية تأرجحت مكانة كل من الانثى والذكر واختلفت الأدوار التي رسمت لهما من خلال الثقافة التي يعيشان في ظلها، وذلك وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بداية من المجتمع المشاعي مرورا بالثقافات والعصور المختلفة حتى يومنا هذا.
- أكدت الدراسات البيولوجية والطبية، ان البشر ذكورا وإناثا يولدون مختلفين في صفاتهم الجسمية وقدراتهم العقلية والنفسية وان هذا الاختلاف البيولوجي ظاهرة طبيعية، ولا يعني ذلك تفصيل نوع على الاخر، بل هو ضرورة من ضروريات ارتقاء الحياة وتكاملها، كما يعمل على خدمة الحياة اليومية في مواجهة المتغيرات الكونية.
- أوضح البحث ان لكل مجتمع خصوصيته الثقافية في اكتساب أعضائه معاييره وقيمة خلال مراحل النمو المختلفة، وتحديد ذاتيته الذكورية والأنثوية من خلال الأدوار المحددة لكل من الذكور والاناث.

محمد مسعد امام، تأثير الايكولوجيا على تشكيل الموروث الثقافي المادي بواحة سيوة: دراسة في الانثروبولوجيا الثقافية، (٢٠٢٢).

تلعب الإيكولوجيا دورا كبيرا في رسم ملامح الثقافات الإنسانية بشكل عام، حيث يؤثر المحيط الطبيعي للإنسان في تشكيل سلوكياتهم وثقافاتهم في الحياة اليومية، ونجد ذلك واضحا في المجتمعات الصحراوية كما هو الحال في واحة سيوة المصرية، حيث تشكل البيئة الموروث الثقافي بشكل عام والموروث الثقافي المادي بشكل خاص، وهذا ما هدفت اليه الدراسة الراهنة من التعرف على دور الايكولوجي في تشكيل الموروث الثقافي المادي لسكان واحة سيوة، حيث اعتمدت الدراسة الراهن على مجموعة من الإجراءات المنهجية والنظرية التي ساعدت على تحقيق هدفها، معتمدا في ذلك على المنهج الانثروبولوجي بأدواته الميدانية كالمقابلة والملاحظة، واعتمدت الدراسة الراهنة على المدخل الايكولوجي كتوجه رئيسي للدراسة لتفسير العلاقة التفاعلية بين الانسان والبيئة المحيطة به، وقد توصلت الى نتائج أهمها ان البيئة الصحراوية في واحة سيوة لعبت دورا كبيرا في تشكيل الموروث المادي لسكان الواحة.

محمد مسعد إمام بعنوان " ميكانيزمات الحفاظ على التراث الثقافي المادي للمجتمعات الحدودية النوبة السودانية نموذجاً " دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الثقافية"، (٢٠١٨).

وقد قامت الدراسة لتحقيق هدف رئيسي هو معرفة الأساليب والوسائل المستخدمة في الحفاظ على التراث الثقافي المادي النوبي شمال السودان، واعتمدت الدراسة على النظرية الوظيفية والنظرية الرمزية، واعتمدت الدراسة على المنهج

التاريخي ومنهج الإيكولوجيا الثقافية ومنهج رؤى العالم والمنهج الأنثروبولوجي، واعتمدت الدراسة على مجموعة من أدوات البحث العلمي من بينها وبالترتيب على التوالي الملاحظة والمقابلة ودليل العمل الميداني والتصوير الفوتوغرافي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن التهجير من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم الحفاظ على التراث الثقافي النوبي بشكل عام والتراث الثقافي المادي بشكل خاص، وأنه لا يوجد وعي لدى المرأة النوبية بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي المادي النوبي حيث لا يوجد تنشئة اجتماعية في مجتمع الدراسة تحث الأجيال القادمة على الحفاظ على تراثهم، أكدت الدراسة الميدانية أنه لا يوجد وعى لدى معظم أفراد المجتمع ككل للحفاظ على تراثهم الثقافي سواء كان المادي أو المعنوي، أنه اقتصرت أعمال المنظمات النوبية على مشروعات التنمية المتعلقة بالإنسان النوبي أما في مجال التراث فيتمثل فقط في الزيارات الميدانية للمناطق الأثرية الموجودة في بلاد النوبة .

سهير حسين الدمنهوري، محمد مسعد امام، آليات تدعيم العمل الحر لدى المرأة النوبية "دراسة ميدانية في الانثروبولوجيا"، (٢٠٢٣):

تعتبر المرأة من الركائز الأساسية داخل المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع النوبي بصفة خاصة، لأنها تلعب دورا مهما في كافة الممارسات المرتبطة بالحياة اليومية، ومن هذا المنطق جاء الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة في التعرف على الاليات المتنوعة التي تدعم ثقافة العمل الحر للمرأة النوبية، حيث اعتمدت الدراسة الراهنة على العديد من الإجراءات المنهجية والتوجهات النظرية: منها النظرية البنائية الوظيفية والمنهج الانثروبولوجي بأدواته الميدانية مثل المقابلة والملاحظة ومعايشة المجتمع المدروس، وقد توصلت الدراسة الراهنة للعديد من النتائج أهمها ان الثقافة النوبية من اهم آليات تدعيم العمل الحر للمرأة النوبية، وتعتبر المعوقات الاقتصادية من اكبر المعوقات التي تواجه المرأة النوبية في مجال العمل الحر.

مكانة المرأة في الموروثات الثقافية في مصر:

اولاً: الحياة الاجتماعية:

كان موت الزوجة أثناء الولادة أمرا كثير الحدوث خاصة بين تلك الطبقات الفقيرة لنقص الرعاية الصحية للأنثى الحامل وأيضا يتم الزواج ثانية في حالة أخرى كان توصي الزوجة الأولى لزوجها بالزواج في حالة الانجاب.

وقد يلجأ الزوج الى الطلاق للأسباب الاتية: الكراهية بين الزوجين والزواج من انثى أخرى وكذلك العقم والزنا، وفي هذه الحالات كان على الزوج ان يلتزم بما جاء في التسويات المالية، فورد مثلا فيما بين الاسرتين الثانية والعشرين والسادسة والعشرين ان الزوج كان عليه ان يتنازل لزوجته عن كل املاكه علاوة على مهرها الذي كانت تتسلمه مؤخرا عند وقوع الطلاق، وفيما بعد الاسرة السادسة والعشرين كان للزوجة الحق في ان تحتفظ بمهرها اذا تسلمته حالا او ان تستحقه إن كان مؤجلا، كما كانت تستحق تعويضا ماليا تتراوح قيمته ما بين نصفه قيمة المهر وخمسة اضعافه واحيانا يصل الى عشر اضعافه، اما عن متاع الزوجة الخاص فقد كان ملكا لها كما كان على الزوج ان يتنازل لها عن نصف املاكه او ثلثها على الأقل، كما ان للزوج الحق ان يطلق زوجته ويخرجها من داره دون ان تستحق تعويضا من جانبه في حالة الزنا او العقم وكان الطلاق يقع بعبارة صريحة تصدر من الزوج موجهه الى الزوجة "لقد هجرتك كزوجة اتخذي لنفسك زوجا اخر" وكان الزوج أحيانا يسلم زوجته ورقة مكتوبة بهذه العبارة بالخط الديموطيقي وتنتهي بتوقيع شهود، كما كان للأنثى الحق في تطليق نفسها، ولقد ثبت ان هذا الحق كان يدون في وثيقة مستقلة على لسانها بعد الزواج واحيانا أخرى ينص عليه ضمن فقرات التسوية المالية الملحقة بعقد الزواج فكانت في هذه الحالة هي الملزمة بتعويض زوجها.

وكان على الزوجة بعد الطلاق ان تترك المنزل إذا كان ملكا لزوجها، ولكن في الغالب كان المنزل من ممتلكاتها كان يشتري لها ابوها المنزل عند زواجها حتى لا تطرد منه بعد طلاقها، وفي هذه الحالة يخرج الزوج من منزلها. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص:٦)

وتعد الانثى في المنزل ملكة في مملكتها الخاصة، ووصفتها النصوص المصرية بأنها "بنت بر" أي سيدة الدار التي تشرف على كل شئونها في حرية تامة ترعى الزوج والابناء، لكنها لم تكن أسيرة هذا المنزل بل كانت تتبادل الزيارات مع الجيران وتخرج للمعابد والأسواق، فكان خروج السيدات الفقرات من المنزل للعمل امراً ضرورياً لمساعدة الاسرة فاشتركن في اعمال الحقل، إذ اظهرتهن النقوش يشاركن الذكور الحصاد ويحملن لهم الطعام والشراب ويقمن بالتقاط الشوائب من المحصول ويشاركن الصيادين في نشر الشباك أثناء الصيد، كما شوهدت الانثى داخل الأسواق تعمل بالتجارة مع الذكور. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص:٧)

لقد كانت الانثى تعامل كعضو مسئول جدير بالاحترام ولم تعرف نظام الوصايا وكانت تتمتع بكل الحقوق والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها الذكر كما ان سلطة الاب التي كانت مفروضة عليها كانت لحمايتها ورعايتها وكانت هذه الحقوق مستوحاة من القوانيين المصرية القديمة ومن القيم الاجتماعية والمبادئ الدينية، فقد اباح المجتمع المصري القديم نشاط الانثى فيما ناسبها من مجالات الحياة الخاصة والعامة وشئونها المدنية والدينية، وفيما يناسب قيمه وتقاليد هو معتقداته الى جانب دورها الرئيسي في رعاية بيتها وزوجها وتربية صغارها، كما أتاح لها من الصور المساواة والعدالة الاجتماعية ما تمايزت

به عن أوضاع الاناث في كثير من المجتمعات القديمة الأخرى المعاصرة لها في الشرق والغرب على حد سواء.

وقد بلغ الامر بكاتب إغريقي من بداية القرن الثاني الميلادي ان رد مكانة الانثى في مصر القديمة الى إرادة دينية قديمة، ونسب الى المعبودة إيسه "إيزيس" في سياق مديحه له انها هي التي جعلت أهمية الانثى معادلة لأهمية الذكر.

في الواقع لم تتساوى الانثى والذكر في المكانة الاجتماعية قبل الإسلام، ولم ينظر لها كإنسان له كيان يحترم، وإنما كان ينظر لها على أنها سلعة تباع وتشترى، كما أنها تورث على اعتبار أنها ملكية خاصة، وإذا مات الابن وخلف وراءه أرملته أو نساءه، فكان من حق الاب ان يمتلكهن بالزواج برغبتهن وبدون دفع مهر، أو يزوجهن من آخرين، او يمنعهن من الزواج، كما كانت عادة وأد البنات منتشرة عند العرب في الجاهلية وكان من أهم أسبابها، الخوف من زيادة عدد الاناث الذي كان يعتبر عبئاً اقتصادياً على الاسرة، كما كان الخوف من الاذلال والمهانة إذا وقعت الانثى في الاسر أثناء الحروب والإغارات بين القبائل ولذلك كانوا يفضلون إنجاب الذكور. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، دراسة منشورة، ص:٩-٨)

ثانيا: الحياة السياسية:

تمتعت الانثى بمكانة عالية في مصر القديمة مساوية تماماً للذكر، بل كانت تفوقه في بعض الأحيان، حيث أسهمت بعض كبريات الاميرات المصرية في مجريات الحكم والسياسة فنجحن حيناً وفشلن حيناً، فعلى الأقل في نهاية الاسرة السادسة، وسوبك نفرو رع في نهاية الاسرة الثانية عشر ثم حتشبسوت في منتصف الاسرة الثانية عشر، وتاوسره في نهاية الاسرة العشرين، وفي النهاية جاءت كليوباترا وإن كانت متأخرة العهد بطلمية الأصل.

وهناك من الاميرات اللاتي باشرن السلطة من وراء الستار الى جانب ازواجهن من كبار الملوك، فمنذ عصر الاسرة الأولى برزت كل من الملكتين "نيت حوتب" و "ميرت نيب" و كانتا من اميرات الدلتا، وأيضاً جدة الاسرة الثانية عشرة "تتي شري" ووصفت في نصوص حفيدها الملك "احمس" بلقب العالمة او العارفة تقديراً لحصافة رأيها وخبرتها وشابهتها ابنتها "اياح حوتب" التي ساعدت على تحقيق وحدة الصف الداخلي وجمع كلمة الجيش بعد وفاة والدها كاموس وانتقال العرش الى ابنه أحمس وبلغت شهرتها الخارجية الى حد ان جاملتها بعض جزر البحر المتوسط منها جزيرة كريت التي اطلقت عليها لقب التشريعي: "سيدة الجزر" وماثلتها في علو المكانة الملكة "تي" ثم "نفرتيتي" وقد تولت شهيرات الاميرات في الدولة الحديثة منصب "حرم آمون المقدس". (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص:٤)

ارتبطت النهضة النسائية في مسيرتها الطويلة التي امتدت قرابة القرن ونصف القرن، بقضايا مجتمعية طرحتها ضرورات التقدم، فعندما بدأ محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة، في تأسيس الدولة العصرية، ارتبط ذلك بضرورة تحديث المجتمع لخدمة هذه الدولة، وضرورة تعليم المرأة، فنشأت مدرسة المولدات سنة (١٢٤٨هـ= ١٨٣٢م) لتخريج القابلات، أو ما يعرف الآن بإخصائيات أمراض النساء.

وفي سنة (١٢٨٩هـ=١٨٧٢م) أصدر "رفاعة الطهطاوي" كتابا مهما بعنوان "المرشد الأمين للبنات والبنين" طرح فيه بقوة قضية تعليم الفتاة، وكان لهذه الدعوات وغيرها أثرها في المجتمع؛ فساندت زوجة الخديوي إسماعيل إنشاء أول مدرسة حكومية لتعليم البنات في مصر سنة (١٢٩٠هـ - ١٨٧٣م) وهي المدرسة "السيوفية" التي ضمت بعد ٦ أشهر من افتتاحها ٢٨٦ تلميذة.

استثمرت المرأة في النهضة الصحفية في تلك الفترة حيث تأسيس صحافة نسائية تتبنى القضايا النسوية وتدافع عن حقوق المرأة ومكانتها ضد جمود التقاليد، فأصدرت "هند نوفل" أول مجلة مصرية هي "الفتاة" في (٢٠ من نوفمبر ١٨٩٢م) بالإسكندرية، كما أصدرت "جميلة حافظ" مجلة نسائية مهمة هي "الريحانة." (احمد، نورهان، ٢٠٢١، ص:٢٣-٢٧ ١)

تمثل ثورة ١٩١٩ حجر زاوية في تاريخ مصر الحديث حيث اشتعلت الثورة الشعبية في كل فئات الشعب المصري رجاله ونسائه.

فقد ظهرت المشاركة الإيجابية النسائية في صورة لم يعتدها المجتمع لفترة طويلة من السنوات وذلك بخروجها لأول مرة في المظاهرات الحاشدة والمنظمة إلى الشوارع في التاسع من مارس ١٩١٩ ، وفى يوم ١٤ مارس سقطت أول شهيدتين خلال المظاهرات وهن السيدتين (حميدة خليل)و (شفيقة محمد) للدفاع ومؤازرة زعيم الثورة سعد زغلول ومعارضة لجنة (ملنر) ، بالإضافة للعديد من الاجتماعات أهمها الاجتماع التي عقد بمقر الكنيسة المرقسية في ١٢ / ١٢ / ١٩١٩ ، رداً على الإنجليز للوشاية والتفرقة بين عنصري الأمة المسلمين والأقباط وفى عام ١٩٢٠ تم تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات نسبة لحزب الوفد بزعامة سعد زغلول وانتخبت السيدة هدى شعراوي رئيساً لها ، واستمر الكفاح الاجتماعي والسياسي مواكبًا لأحداث مصر الكبيرة وأهمها قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

لعبت المرأة دورا في محاولة تحريك النهضة النسائية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، فشاركت "هدى شعراوي" من خلال مؤسسة الاتحاد النسائي بأول وفد عربي في المؤتمر النسائي الدولي بروما سنة (١٩٢٣م).

وأسهم صدور دستور ١٩٢٣ دون أن يعطيها حقوقها السياسية في تصاعد الدعوة للمطالبة بحصول المرأة على هذه الحقوق.

وسعت المرأة لتأسيس أحزاب سياسية تدافع عن قضاياها فنشأ حزب "اتحاد النساء المصريات" الذي أصدر جريدة عام (١٩٢٥م) بعنوان "المصرية" باللغة العربية والإنجليزية، وأسست فاطمة نعمت راشد سنة ١٩٤٢م) الحزب النسائي الوطني، والذي كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة، كما شكلت درية شفيق حزب " بنت النيل" سنة (١٩٤٩م) والذي دعمته السفارة الإنجليزية، وتأسس الاتحاد النسائي العربي سنة (١٩٢٤م).

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ترسخ مفهوم مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد حصلت على حق الانتخاب والترشيح عام ١٩٥٦، ودخلت البرلمان وتقلدت الوزارة فكانت وزيرة للشئون الاجتماعية ١٩٦٢، وشاركت في الحياة الحزبية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات غير الحكومية، وتقلدت الوظائف العليا في كافة ميادين الحياة وتوج ذلك بتعيينها قاضية. (احمد، نورهان، ٢٠٢١، ص:٢٣-٢٧)

لعبت المرأة دورا في محاولة تحريك النهضة النسائية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، فشاركت "هدى شعراوي" من خلال مؤسسة الاتحاد النسائي بأول وفد عربي في المؤتمر النسائي الدولي بروما سنة (١٩٢٣م).

وأسهم صدور دستور ١٩٢٣ دون أن يعطيها حقوقها السياسية في تصاعد الدعوة للمطالبة بحصول المرأة على هذه الحقوق.

وسعت المرأة لتأسيس أحزاب سياسية تدافع عن قضاياها فنشأ حزب "اتحاد النساء المصريات" الذي أصدر جريدة عام (١٩٢٥م) بعنوان "المصرية" باللغة العربية والإنجليزية، وأسست فاطمة نعمت راشد سنة ١٩٤٢م) الحزب النسائي الوطني، والذي كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة، كما شكلت درية شفيق حزب " بنت النيل" سنة (١٩٤٩م) والذي دعمته السفارة الإنجليزية، وتأسس الاتحاد النسائي العربي سنة (١٩٢٤م). (التطور التاريخي لدور المرأة عبر العصور، البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة، ٢٠٢٣)

كان للمرأة المصرية دوراً كبيراً في حماية وطنها فقد امتلأت ميادين مصر بالنساء في ٣٠ يوليو ٢٠١٣، وبلغت نسبة تصويتهن ٥٥% في الاستفتاء على دستور ٢٠١٤، كما بلغت اصواتهن نسبة ٥٤% من اجمالي الناخبين في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤.

كما شهدت الانتخابات البرلمانية الأولى بعد ثورة ٣٠ يونيو زيادة ملحوظة في نسبة النساء اللاتي يرغبن في خوض المعركة الانتخابية حيث قدرت نسبتهن بحوالي ١٧,١٩% حيث خاضت المعركة الانتخابية ٩٤٩ مرشحة من اصل ٥٥١٨ نظراً لاهتمام العديد من النساء بخوض العملية الانتخابية وقد اعطى الدستور تميزاً الى حد كبير للمرأة مما سعد في ان يصبح برلمان ٢٠١٥ هو اكبر البرلمانات في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية من حيث عدد النائبات فيه حيث: بلغ عدد النائبات ٩٠ منهن ٧٦ منتخبة بالإضافة الى ١٤ سيدة معينة، بنسبة ١٥% من جملة الأعضاء.

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠:

تم اعلان عام ٢٠١٧ عاما للمرأة المصرية، وهي فكرة وافق عليها الرئيس السيسي وتبناها، وتم تدشينها في مؤتمر عام في مارس ٢٠١٧، وتم اطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ وبما يتماشى مع اهداف التنمية الإقليمية والدولية، والتي تتكون من ٥ محاور هي: التمكين السياسي والاقتصادي والحماية المجتمعية والمحور الثقافي والقانوني، حيث قاد المجلس القومي للمرأة بمشاركة ١٧٥ الف سيدة و ١٨٠ جمعية أهلية صياغة الاستراتيجية والتي تعتبر اول استراتيجية في العالم في اطار التنمية المستدامة واقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي كوثيقة العمل للأعوام القادمة وادمجت هذه الاستراتيجية مع رؤية مصر ٢٠٣٠، كما اطلق المجلس مرصد المرأة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، وتم البدء في عقد اجتماعات ولقاءات بشكل منتظم مع مختلف الجهات للتعرف على العقبات والتحديات التي تواجه الوزارات والهيئات المختلفة التي تشارك في تنفي١ الاستراتيجية، كما تسعى الاستراتيجية الى الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية، وخاصة المقيمة في ريف الوجه القبلي، والفقيرة ، و، اذا تضافرت الجهود من اجل نجاحها، ان تحدث النقلة المطلوبة لتحقيق الانطلاقة الكبرى التي يصبو اليها كل مصري ومصرية المعيلة ، والمسنة، والمعاقة، باعتبارهن الفئات الأولى بالرعاية عند وضع الخطط التنموية من اجل توفير الحماية الكاملة لهن والاستفادة الكاملة من طاقات الموارد البشرية والمادية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص كما نص عليه الدستور، وعرضت مصر خبراتها لصياغة استراتيجية للمرأة بالدول الافريقية على غرار استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ التي اعلنتها الأمم المتحدة كأول استراتيجية لتمكين المرأة منبثقة من إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتحدد الاستراتيجية مجموعة من التدخلات المفصلية التي من شانها، اذا تضافرت الجهود من اجل نجاحها، ان تحدث النقلة النوعية المطلوبة لتحقيق الانطلاقة الكبرى التي يصبو اليها كل مصري ومصرية. (المرأة المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠)

ثالثاً: الحياة الاقتصادية:

وفي الحضارة المصرية القديمة حظيت المرأة بالاحترام والتقدير إذ كان لها ان ترث وتقوم بمزاولة الاعمال خارج المنزل، فكانت تعمل في الحقول وتمارس كافة أنواع التجارة وكان للمرأة ان تملك وان تتولى امر اسرتها في غياب زوجها، وكانت قادرة على اجراء كافة التصرفات القانونية دون إذن مسؤوليها سواء كان والدها او زوجها، وكانت لها ملكيتها الخاصة، وكانت كاملة الاهلية ولها الحق في اختيار من تشاء زوجا لها، وكان حكماء المصريين يوجهون النصح للرجل ليعامل زوجته معاملة كريمة، وكانت تؤول للمرأة أموال زوجها بمقتضى عقد الزواج وشروطه، فكان يدفع مهراً ويشترط في عقد الزواج انه اذا تزوج بغيرها في حياتها او ابغضها أعطاها مبلغا اخر من المال... وصارت جميع أمواله الحاضرة والمستقبلية تاميناً لها وكانت تتمتع بالمساواة الكاملة مثل الرجل في الإرث. (ادريس، علياء، ٢٠١١، ص:١٧-٢٦)

ولقد أعطيت الانثى مكانة اقل في الدولة الوسطى من الدولة القديمة حيث منحت ألقابا إدارية كان معظمها يختص بالإشراف على المنازل وتشمل الألقاب "المشرفة على الضياع" كما اكتسبت مؤنث لقب زوجها، فزوجة الأمير كانت تسمى الاميرة، وفي بعض الأحيان كانت تنوب عن زوجها في تصريف شئون وظيفته.

أما الوظائف في الدواوين الحكومية فكانت الانثى مستبعدة ويرجع ذلك الى عدم اجادتها للقراءة والكتابة كما يظهر ذلك في النقوش الجدارية. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص:٥)

وحصلت الانثى على الحقوق التي كان يتمتع بها الذكر في مصر القديمة فقد ظهرت بعض التوقيعات النسائية على بعض عقود الممتلكات وإن كانت ضئيلة بالقياس الى الحجم توقيعات الذكور، فكانت ملكية الانثى غير محدودة ومتعددة المصادر فلها ميراث والديها كما للذكر تماما وميراث الزوج، بل وتعمل على مقايضة الحاصلات الزراعية وبعض المنتجات المنزلية كالمنسوجات والسلال والحصير وغيرها ولها الحرية في إدارة ممتلكاتها من بيع وشراء، وترث الانثى ثلث ممتلكات زوجها عند وفاته وكان هذا الثلث يستوجب الدفع اذا ما حدث طلاق بين الزوجين دون ان تقترف الزوجة أي جرم مشين او مخل بالشرف كالزنا.

وإذا أراد الزوج ان يحتفظ لزوجته بحقها في الميراث او يزيدها فكان عليه ان يسجل ذلك في وصية يتم تحريرها امام هيئة القضاة، وفي إطار تصرفها الكامل في أموالها كان للأنثى الحق ان تحرم أبنائها من الميراث وتوصي بذلك، وقد وصل تمتع الانثى بالحق التقاضي لدرجة انها رفعت قضية ضد والدها الذي وهب جزءا من ممتلكاتها الشخصية لزوجته الثانية واعترضت على ان اباها اعطى زوجته خمسة عشر عبداً من عبيدها الذين ورثتهم عن زوجها، كما تساوت مع الذكر امام المحكمة متهمة وشاهدة. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص:٧)

وكانت الام تحرص على تعليم بناتها بعض المهارات الخاصة داخل المنزل والتي تتعلق بالأعمال المنزلية وامور الزينة، ولكن كانت هناك بعض الحرف الموكلات للإناث دون الذكور من أهمها صناعة النسيج التي كانت تمارسها الطبقات الفقيرة، كما أظهرت النقوش أن هناك سجلات موظفي الدولة الوسطى في طيبة واللاهون والى وجود مؤسسات حكومية لصناعة الملابس تعمل بها الاناث، ومن الصناعات التي أسهمت فيها الانثى صناعة الخبز والجعة إذ كانت تدرج ضمن قوائم التكليف بالمشاركة

في الاعمال العامة الاجبارية في الدولة ومن تتخلف منهن كانت عرضة لقضاء فترة السجن كالذكور تماماً. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص:٧)

يشهد المجتمع المصري منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين مرحلة تحول هامة وقد يرجع ذلك إلي تنفيذ إستراتيجية الخصخصة وبيع أصول ومؤسسات الدولة الإنتاجية التي كانت تخسر أرباحها السنوية لفترة طويلة من الإنتاج، يمكن أن يكون لها انعكاسات جوهرية على تمكين المرأة للمشاركة في السوق ال أرسمالي العالمي الجديد ،ولا شك أن التحول الذى تشهده أسواق العمل المصرية سيكون له آثار متفاوتة على كلاً من الذكور والإناث، ومن ثم فإن تعظيم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يتطلب التدخل المتعمد لتأمين حقوقها في فرص متكافئة مع الرجل في سوق العمل ودعم قد ارتها المهارية لتأمين هذه الفرص فضلاً عن مساعدتها في تحقيق حمايتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً وثقافياً بمساندة فعالة من مؤسسات المجتمع المدني الأهلي. (الدمنهوري، سهير، واخرون، ٢٠٢٣، ص:٥٢)

رابعاً: التعليم:

ساندت المرأة قضية التعليم للجميع في سبيل النهوض بالمجتمع، فتبرعت الأميرة فاطمة بنت الخديوي إسماعيل بأرض كانت تملكها لإقامة مبنى للجامعة الأهلية (القاهرة الآن)، ووهبت مجوهراتها الثمينة للإنفاق على تكاليف البناء، وأوقفت أراض زراعية شاسعة للأنفاق على مشروع الجامعة وفي عام (١٣٤٧هـ= ١٩٢٨م) التحقت المرأة بالجامعة المصرية.

استمرت مسيرة تعليم المرأة حتى وصل عدد المدارس الحكومية للبنات عام (١٣٦٥هـ= ١٩٤٥م) حوالي ٢٣٢ مدرسة تضم حوالي ٤٤٣١٩ طالبة.. (التطور التاريخي لدور المرأة عبر العصور، البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة.، ٢٠٢٣)

ونجد أيضاً أن من العوامل التي ساعدت علي حدوث التغير في الصناعات اليدوية هو التعليم، حيث أشارت العديد من الإخباريات أن تعليم المرأة ساعد علي تغير الكثير من الصناعات اليدوية ، وهذا ما نجده واضحاً في عمليات التسويق والتطوير، لأن المرأة المتعلمة تستطيع بسهولة الاطلاع علي الأحدث في مجال الصناعات التقليدية من خلال تعاملها الجيد مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، وأيضاً استخدام تلك الوسائل في الترويج والتسويق الإلكتروني، كل ذلك تـ ازمن مع دخول السياحة والتي كانت من أهم الدوافع التي أدت لتطوير الصناعات اليدوية النوبية.

ولقد تعددت منتجات الصناعات التقليدية من حيث الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الدارسة، حيث نجد التطريز النوبي وهو عبارة عن عمل مشغولات يدوية بها رسومات تستخدم كشال للعريس أو ناموسيات وستائر، وتعبر إحدى الإخباريات عن ذلك بقولها **"وهي عبارة عن ناس بترسم رسومات ويستخدموا إبرة وخيط حرير ويعملوا ستائر وناموسيات بتاعت زمان ويعملوا شال للعريس ويعملوا حاجات كده للفرح ويعملوا ورود كلها شغل يدوي (بنحاول نحييه من جديد) حالياً إحنا بصدد عمل دورة تدريبية لموضوع التطريز النوبي خلال الفترة اللي جايه"**، كما نجد أيضاً الطبق النوبي من أهم الصناعات اليدوية في مجتمع الدارسة، والمقطف النوبي، والمعلقة النوبية، والبرش، والكليم. (الدمنهوري، سهير، واخرون، ٢٠٢٣، ص:٥٨)

في حين حققت جمهورية مصر العربية خلال السنوات الأخيرة إنجازات مهمة في مجال تعليم المرأة وتمكينها، تمثل أهمها في صدور الدستور المصري عام ٢٠١٤م، الذي يتضمن نصوصاً عديدة تكفل لها الفرص المتكافئة، ويمنع التمييز الذي يمكن ان يمارس ضدها، ويضمن لها الحماية، وقد نتج عن تفعيله زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب، وكفل لها ٢٥% من مقاعد المجالس المحلية، كما شغلت المرأة المصرية لأول مرة منصب المحافظ، وعلى الصعيد الاجتماعي تضاءلت الفجوة بين الجنسين في الالتحاق المدرسي، وعلى الصعيد الصحي تراجعت مستويات وفيات الامومة، كما تم ادخال عدد من التعديلات على قوانيين الأحوال الشخصية.

باستقراء ما سبق يتضح، ان أحد اليات الربط بين التعليم والتنمية هو التمكين لجميع فئات المجتمع، وتعد المرأة أحد اهم الفئات التي اهتمت بها المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، لان تعليم المرأة يزيد من فرص حصولها على العمل اللائق، كما يمكنها من الحفاظ على صحتها، ومن المشاركة الكاملة في الحياة المجتمعية. (الجويدي، فايزة، ٢٠٢٠م، ص١٩)

المراجع

- التطور التاريخي لدور المرأة عبر العصور، البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة،٢٠٢٣.
- سهير الدمنهوري، محمد مسعد، آليات تدعيم ثقافة العمل الحر لدى المرأة النوبية، مجلة الدراسات الافريقية، ص:٥٢ مجلد٥٤، عدد٣، ج٢، يوليو٢٠٢٣.
- سهير حسين إبراهيم الدمنهوري، الانوثة والرجولة في الثقافة البدوية "دراسة مقارنة في جنوب سيناء والساحل الشمالي الغربي"، كلية الآداب، جامعة حلوان، ٢٠٠٠، دراسة منشورة
- فايزة عبد العليم محمد الجويدي، تعليم المرأة وتمكينها: دراسة مقارنة في كل من مصر وتونس والامارات، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد١٤، دراسة منشورة، ديسمبر ٢٠٢٠م.
- المرأة المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠
- نورهان محمد عادل أحمد، ثقافة التحضر وأثرها على البناء الاجتماعي لدى المجتمع الاوغندي، دراسة انثروبولوجيا الاجتماعية، معهد الدراسات والبحوث الافريقية، رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠٢١.